

تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)

أ. عبد الحميد لخديمي

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة بشار، الجزائر

أ.د. محمد بن بوزيان

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة أحمد بلقايد تلمسان، الجزائر

ملخص:

لقد تطرقت إشكالية هذه الورقة البحثية إلى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة أوبك على مؤشرات الاستقرار النقدي (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف) في الجزائر. وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود أثر غير مباشر لسعر النفط على الاستقرار النقدي. أما في الجانب القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر، فتوصل وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير، أما اختبار دوال الاستجابة التلقائية فأوضح أن هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الاستقرار النقدي، التكامل المتزامن، اختبار سببية جرانجر.

Résumé:

étude Cette article la relation et le l'impact des changements pétrole de prix pour le panier OPEP sur la stabilité monétaire (inflation, taux d'intérêt taux de change,).

Les résultats des conclusions de l'étude dans la partie analytique de la présence d'un effet indirect du prix du pétrole sur la stabilité monétaire. Comme le niveau économétrique, elle a conclu que les résultats indiquent la présence cointégration en même temps dans le long terme entre les prix du pétrole et de toutes le niveau général des prix et le taux d'intérêt et le taux de change, et de test la relation de causalité de Granger, avait identifié un relation entre le taux de change et prix du pétrole à court terme, et test les fonctions de réponse le impulse a expliqué qu'il ya un impact négatif des chocs des prix du pétrole sur la stabilité monétaire en Algérie.

Mots clés: prix du pétrole, la stabilité monétaire, cointégration, test de causalité de Granger.

مقدمة:

إن الأحداث والتطورات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال القرن الماضي، مثل تناقص الفجوة بين الطلب والعرض وأزمة الدولار عام 1971، وحرب أكتوبر 1973، غيرت منطق واتجاه أسعار النفط الخام بشكل كبير، لاسيما مع إنشاء منظمة أوبك (OPEC) التي أصبح لها دور فعال في تحديد الأسعار البترولية، وهذا على اعتبار أن النفط كمصدر للطاقة أعطى دفعا كبيرا للصناعة والنمو الاقتصادي في العالم هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن النفط يشكل ما نسبته 10% من التجارة الدولية، ولا يمكن لأي سلعة أخرى أن تضاهي هذه النسبة.

بالإضافة إلى تلك التطورات والأحداث فقد ساهمت الأسواق والبورصات العالمية بفعل قوى السوق والمضاربات في إحداث تقلبات حادة في أسعار النفط في مثل أزمة 1986، كما تميزت فترة التسعينات بتقلبات متباعدة في أسعار النفط الخام. لكن ما يميز بداية القرن الواحد والعشرون هو الارتفاع الحاد والمستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية، بداية من سنة 2000، نتيجة الطلب العالمي المتزايد على هذه المادة الإستراتيجية خاصة من دول جنوب شرق آسيا مثل الصين والهند كقوتين اقتصاديتين بارزتين.

بصورة أوضح لكل التحليل الذي سبق، لقد كان للنفط في الماضي والحاضر أثر رئيسي في حركة العملات، والتضخم وسعر الفائدة إلى حد ما. إن هذه الدراسة هو تحاول إيجاد وربط بين الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول ومؤشرات الاستقرار النقدي في هيكل الاقتصاد الجزائري، لاسيما بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990 الذي ينظم حركة النقد في الاقتصاد الجزائري، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن هنا تبرز لنا بوضوح طبيعة الإشكالية وهي على النحو التالي:

- ما هي آثار تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر؟

إن حدود الدراسة، لها اتجاهين، الأول اقتصادي نحاول من خلاله فهم واقع الاستقرار النقدي بالاستعانة بتطور مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الوطني، انطلاقاً من التحليلات الفكرية لأهم المدارس فيما يخص هذه الظاهرة، والثاني قياسي نحاول فيه بناء نموذج قياسي رياضي انطلاقاً من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي من أجل معرفة حجم الأثر الناجم عن أسعار النفط.

أما فيما يخص المنهج المتبع في الدراسة هو عبارة عن مزيج من المناهج، متمثلة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية بحيث يضم كل محور ما يلي:

1. العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية.
2. أسعار النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية).
3. أثر سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة قياسية)

أولاً: العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية:

I. التطور التاريخي لأسعار النفط:

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقاً لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

1. تطور أسعار النفط قبل 1970:

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ الكارتل النفطي¹ على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائماً على حساب مصالح الدول. وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير:²

- نقطة أساس وحيدة للتسعير؛
- الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

والشكل رقم (01) في ملحق الأشكال يوضح تطور أسعار النفط التي سادت في الفترة من 1945 إلى 1960 في كل من الخليج العربي والمكسيكي.

2. تطور أسعار النفط في الفترة 1970 - 2008:

لقد شهدت هذه مرحلة تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلاً عام 1982 سعياً وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984، أقرت منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت، فقامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصاً فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987. ³ والشكل رقم (02) في ملحق الأشكال يوضح تطور الأسعار الاسمية والحقيقية من 1970 إلى 2008.

II . محددات أسعار النفط:

من البديهيات المعروفة اقتصادياً إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة. حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصادياً بحالة التوازن *Equilibrium State Market Price*.

1. العرض والطلب والاحتياط البترولي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل. لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحارى الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم. كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة ⁴، يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (01) في ملحق الجداول حول الدول العشر الأولى في الانتاج والتصدير والاحتياطي النفطي.

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج أوبك فالتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 م. ب. ي عام 2002 إلى 66 م. ب. ي عام 2025 حسب تقديرات والوكالة الدولية للطاقة (EIA) حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقاً وهي: روسيا، أذربيجان، كازخستان، والبرازيل، أنجولا، السودان وكندا. ⁵

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه الوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف. ⁶

والجدير بالذكر أن حوالي 57% من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموساً خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضفت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت. فقد ارتفعت تلك الاحتياطيات من حوالي 644 بليون برميل 1980 إلى حوالي 1277 بليون برميل 2005 وقد بلغ 1.15 تريليون برميل سنة 2007 وحوالي 1.16 تريليون برميل سنة 2008. ⁷

2. التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط:

1.2 منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):

تم إنشاء (أوبك) في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960 حضره مندوبون من خمس دول هي: السعودية، العراق، الكويت، فنزويلا، إيران. وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي عام 1959 الذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية والتي شاركت فيه كل من إيران وفنزويلا بصفة مراقب. انضمت قطر إلى المؤسسين في عام 1961، تبعته ليبيا واندونيسيا عام 1962، الإمارات العربية المتحدة

عام 1967، والجزائر عام 1969، ثم نيجيريا عام 1971، ثم الإكوادور عام 1973 ثم الغابون في عام 1975⁸ وهكذا فإن المنظمة تضم في عضويتها حالياً إحدى عشرة دولة ومقرها فيينا النمساوية. وقد هدفت المنظمة إلى:⁹

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها فرادى ومجتمعة؛
- إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية لغرض إخماد التقلبات الضارة وغير الضرورية؛
- الاهتمام دوماً بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته.

2.2. الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956¹⁰، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC)، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى للمستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن (11/02/1974) لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).¹¹

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي:¹² الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، أيرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:¹³

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛
- صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطي العالمي؛
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛
- تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوماً، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية؛

3.2. العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.¹⁴

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات نفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973 و 1979 و 1986 و 1998 و 2004 و 2008. وهي كالآتي:

(أ) الأزمة النفطية عام 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برمبل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية. حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400%¹⁵

(ب) الأزمة النفطية عام 1979: عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية - الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.¹⁶

(ت) الأزمة النفطية عام 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل. وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.¹⁷

ث) **الأزمة النفطية عام 1998**: في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.¹⁸

ج) **الأزمة النفطية عام 2004**: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار/برميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987).¹⁹ والشكل رقم (03) في ملحق الأشكال يبرز بوضوح أثر العوامل الجيوسياسية على أسعار النفط من 1972 إلى 2008.

ثانياً: أسعار النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية):

I. أثر سعر النفط على التضخم ومعدل الفائدة:

يمكن تتبع الأثر الذي تسببه أسعار النفط على التضخم وسعر الفائدة في الجزائر من اتجاهين مختلفين: الأول محلي من خلال العوائد النفطية وإجراءات الإنفاق الحكومي، والثاني خارجي عن طريق التضخم المستورد (التغذية المرتدة).

1. الإنفاق العام (G) والعجز الموازي:

يرى *Orszag و Gale* (2003)²⁰ بأن هناك سببين رئيسيين يؤديان بعجز الموازنة إلى الرفع من معدلات الفائدة الاسمية: أولاً سينتج عن عجز الموازنة العمومي انخفاض في الادخار الكلي بشكل لا تزيد فيه المدخرات الخاصة الأخرى بنفس الكمية (و هذا في ظل غياب فرضية المكافئ الريكاردي) مع غياب تدفقات رأس مال أجنبي معوضة، هذا ما سيؤدي لا محالة إلى انخفاض في عرض رؤوس الأموال. ثانياً، سينتج عن عجز الموازنة زيادة في أسهم الدين العمومي بشكل يخفض من دفع مبالغ السندات الحكومية (نسبة إلى الأصول المالية الأخرى)، وهذا ما يستدعي ظهور أثر المحفظة المالية (*portfolio effect*) أي الزيادة من معدلات الفائدة في السندات الحكومية من أجل تحفيز المستثمرين على امتلاك المزيد منها.

مما لا شك فيه أن أي حكومة تعاني من عجز موازني دائم ستلجأ عاجلاً أو آجلاً إلى تمويل هذه العجز. وهنا يأتي دور الإصدار النقدي أي التوسع النقدي (*seigniorage*) فيما لو تتوفر لديه السيولة الكافية، مما سيولد ضغوطاً تضخمية (للمزيد من التفصيل انظر *Sargent و Wallace* (1981)²¹، وهذا ما شهدته الجزائر في سنوات عدة. ففي ظل عدم فعالية النظام الجبائي، وعدم الاستقرار السياسي، و الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي سيزداد الاعتماد على الضريبة التضخمية (انظر *Catao و Terrones* (2005)²²). والشكل رقم (04) في ملحق الأشكال يبين أثر نمو عوائد الصادرات على التضخم المحلي وسعر الفائدة.

حيث يشير *CEXPP%* إلى التغير النسبي في عوائد الصادرات الإجمالية، *CG%* إلى التغير النسبي في الإنفاق العام *CCPI%* التغير النسبي في التضخم *CLR%* التغير النسبي في معدل الإقراض.

فمن خلال الشكل يبدو واضحاً أثر التغير النسبي للإنفاق العام على التضخم وكيف أن التضخم يصاحب الإنفاق العام طول فترة الدراسة، ويبدو أن تغير معدل الإقراض، كان يتذبذب بين صعود وهبوط مستقر عند مستويات دنيا من الإنفاق العام والتضخم.

تلك بعض الملاحظات الأولية عن الآثار السلبية لزيادة عوائد النفط على الاقتصاد الجزائري. وهي ملاحظات تحتاج لمزيد من تعميق والتأييد الإحصائي ولكنها على ما أعتقد كافية لإلقاء بعض الضوء على خطورة الظواهر الاقتصادية الجديدة التي تشهدها الجزائر وضرورة العمل على فهمها بدقة وتدارك آثارها السلبية على المدى الطويل قبل أن يسجل التاريخ أن حقبة "الثروة الجديدة" كانت "حقبة الثروة الخادعة" وعندئذ ستحدث جميعاً عن "بؤس الثروة".

2. سعر النفط ومعامل الاستقرار النقدي:

إن تحقيق الاستقرار النقدي لا يشترط أن يتم في ظل التوازن الاقتصادي. فقد يحدث الاستقرار النقدي في ظل ظروف التوازن الاقتصادي، وهنا نتحدث عن توازن غير مستقر (*équilibre instable*). كما قد يحدث أيضاً في ظل ظروف التوازن الاقتصادي فنكون بصدد الحديث عن توازن مستقر. أي إما التوازن غير المستقر أو اللاتوازن.²³

ومحاولة منا للوقوف على العلاقة بين السوق النقدي وسوق الصرف والسوق العيني في الاقتصاد الجزائري، رأينا أنه لا بد من القيام بدراسة معامل الاستقرار النقدي الذي يساوي $(CSM = \frac{\Delta M_2/M_2}{\Delta GDP/GDP})$ التغيرات في الكتلة النقدية على التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة موضع الدراسة. والشكل رقم (05) يبين تطور واتجاه معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970 - 2008. ومن خلال الشكل يبدو أن معامل الاستقرار النقدي لم يكن مستقر ففي السنوات التالية: 1971، 1975، 1982، 1987، 1997 فقد تجاوز المستوى المطلوب للاستقرار وهذا بفعل زيادة الإنفاق الاستثماري لتمويل برامج التنمية، لكن ما يلفت النظر هو سنتي 1998، 2001 حيث نجد أن التغير في الكتلة النقدية تجاوز حجم التغير في الناتج بنسبة كبيرة، وهذا يعني أن هناك ضغوط تضخمية كبيرة ويفسر أن برامج التنمية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي عرفت تمويل كبير في مختلف القطاعات لاسيما قطاع العقارات والإسكان والتي تظهر نتائجها إلا بعد فترة طويلة جداً وهذا ما تجسد في السنوات الأخيرة، ليعود إلى ارتفاع جزئي في سنة 2007.

3. سعر النفط والتضخم المستورد:

يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية "إعادة تصدير التضخم" التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصنعة المصدرة للبلدان المنتجة للنفط تعويضاً عن ارتفاع أسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان. ومن خلال الشكل رقم (06) سنبين كيف أن سعر النفط المتمثلة في $(PP\%)$ ساهما بشكل كبير في إحداث تقلبات في وبالتالي ارتفاع في التضخم العالمي الذي يبرز من خلال التضخم المستورد $(CPIM\%)$ والذي أثر بشكل متباين على التضخم المحلي المتمثل في $(CPIG\%)$. والملاحظ من خلال الشكل أن مؤشر سعر النفط لم يتغير تابع لتغيرات النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط بل كانت هناك عوامل أخرى عملت على تقلبه. وقد ميزته عدة تقلبات فعند سنة 1998 انخفض سعر النفط بسبب الأزمة المالية الآسيوية التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط باعتبار أن دول جنوب شرق آسيا أنها تشكل جزءاً معتبراً لا يستهان به من الطلب العالمي على النفط وقد أخذ بعدها اتجاه تصاعدي. لكن بعدها انخفض سعر النفط بشدة بسبب الهجمات على برجي الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من الاقتصاديات العظمى فقد شكل إغلاق أسواقها المالية والنفطية بسبب حالة الذعر وعدم الاستقرار، أثر حاد على انخفاض سعر النفط العالمي، لكن ما فتئت وتلاشت تلك المخاوف وبدأ منذ ذلك الحين يعرف ارتفاع متواصل لولا الأزمة المالية أزمة الرهن العقاري في الـ 2007 التي أثرت على الأسواق النفطية أين انخفض سعر النفط بشكل محسوس. هذه القراءة السريعة تبين مدى تداخل العوامل التي تحدث تغيرات في أسعار النفط. وقد تسببت الزيادة في تكلفة النفط إلى ارتفاع في التضخم العالمي الذي أثر بدوره على التضخم المحلي في الجزائر.

4. أثر سعر النفط على سعر صرف:

يعتبر قطاع المحروقات الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية. يعتبر احتياطي الصرف الأجنبي أداة هامة للبنك المركزي الجزائري الذي يستعمله للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من خلال تدخله في سوق الصرف، ولقد عرف احتياطي الصرف الأجنبي منذ السبعينات إلى غاية 2009 تطورات عدة، نتيجة تغيرات الأسعار النفطية. والشكل رقم (07) يبين نتائج هذه التقلبات في سعر النفط لسلة أوبك وأثرها على احتياطي الصرف الذي يلعب دوراً مهماً في إدارة سعر الصرف.

حيث يرمز كل من: REF : احتياطي الصرف الأجنبي. $REF\%CH$: التغير النسبي في احتياطي الصرف الأجنبي. $CH\%TC$: التغير النسبي في سعر الصرف $CH\%PP$: التغير النسبي في سعر النفط.

ومن خلال الشكل يتضح أن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير على تغيرات احتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد النفطية، وكما هو ملاحظ بأنه يوجد شبه تكامل بين المتغيرين، حيث نجد في السبعينات تغير كبير ومحسوس وينسب عالية تقدر بـ 219.95% حيث وصلت حينها إلى 912.192 مليون دولار في سنة 1973، لتليها زيادة بنسبة 59.42% أين وصل احتياطي الصرف إلى 1454.280 مليون دولار في سنة 1974 وهذه المرحلة تعتبر مهمة أين قررت دول أوبك زيادة سعر نفوطها بسبب انخفاض قيمة الدولار، على أثر التخفيض الذي أجرته الـ 1971. أما في مرحلة الثمانينات والتسعينات فقد عرف

احتياطي الصرف انخفاض في وسط الثمانينات بسبب أزمة النفط ودخول الجزائر في مديونية خارجية شكلت عبء ثقيلاً على الاقتصاد الجزائري. وقد استمر هذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية أواخر التسعينات.

II. سعر النفط والعملة الهولندية:

تعتبر هذه الظاهرة شكل آخر من الأشكال التي تعمل على تغير سعر الصرف، وأول ما ظهرت في هولندا أي تم اكتشاف الغاز في بحر الشمال الذي عاد عليها بعوائد جذبت رؤوس أموال كبيرة إلى داخل البلد وبالتالي أدت إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية، مما سبب هذا الارتفاع إلى ضعف الصادرات الغير الغازية لهولندا، وقد أطلق على هذه الظاهرة حينذاك "المرض الهولندي".

وكما يستدل من هذه الظاهرة فإنها لم تكن مقصورة على البلدان النامية. ولا على صادرات المحروقات ولا حتى على صادرات المواد الأولية. إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثتها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس الزامبية والكافور والغانية.²⁴ إن العواقب التي يمكن أن تنجر عن الوقوع في مثل هذه الظاهرة، هو التخلي عن القطاعات الأخرى (الصناعية، الزراعية، الخدمية، الخ)، لصالح المورد الجديد المكتشف، سواء كان نفط أو غاز أو أي مورد آخر من الموارد الطبيعية، وبالتالي تناقص إنتاجية هذه القطاعات وتضائل القيمة المضافة في الدخل الحقيقي. والشكل رقم (08) يبين نسبة القطاعات الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كمتوسط لكل خمس سنوات للفترة (1965-2009).

فمن خلال الشكل يتضح أن آثار تطور قطاع المحروقات في الجزائر كانت له تأثيرات مختلفة على جميع القطاعات ولكن بدرجة متفاوتة. فبالنسبة لقطاع الصناعة فقد عرف تطور ملحوظ في السبعينات ثم تراجع في الثمانينات والتسعينات ليزداد بنسبة كبيرة مع بداية القرن الجديد وهذا بدون شك بفعل تطور الصناعة النفطية والغازية في الجزائر. أما قطاع الخدمات فقد عرف انخفاض في عشر سنوات الأخيرة مقارنة بالسبعينات والثمانينات. أما قطاع الزراعة فقد كان مهمش بدرجة كبيرة خلال الستينات والسبعينات، وهذا يعتبر طبيعي باعتبار أن الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال لم يملك إمكانيات زراعية بدرجة قوية فدخل معترك التنمية الاقتصادي، وكانت نتيجة الثورة الزراعية في الثمانينات قد أعطت نتائج جيدة استمرت حتى التسعينات، لكن عشر سنوات الأخيرة عرف انخفاض شديد بفعل التهميش الذي عرفه القطاع لصالح قطاع المحروقات. أما قطاع الاتصالات فكانت نسبته ضئيلة جداً في القرن الماضي، لكن بدأ يعرف تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة بسبب دخول شركات كبرى خاصة في هذا المجال. أما سعر الصرف الحقيقي (TCR) للدinar الجزائري فقد ارتفعت قيمته مقارنة بالعملة الأخرى في السبعينات بفعل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية، واستمر هذا حتى الثمانينات لينخفض بشدة في التسعينات لاسيما مع الجزائر اقتصاد السوق واضطرابها لتخفيض سعر الصرف في سنة 1994 واعتمادها لنظام سعر الصرف المدار. لكن في السنوات الأخيرة بدأ يعرف تحسن ملحوظ في قيمته مقارنة بالدولار.

ثالثاً: أسعار النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة قياسية):

تستخدم الدراسة سلسلة زمنية شهرية لكل من أسعار النفط، وسعر الصرف والمستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم تمتد خلال الفترة: (M1: 2000 - M1: 2010). وهذه البيانات أخذت من الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي أما إحصائيات سعر النفط الشهرية فهي تمثل الأسعار الفورية لخامات سلة أوبك المأخوذة من التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

I. التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ:

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

سنجري في هذه المرحلة اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) مع استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير نماذج هذه السلاسل، وباستخدام برنامج *EViews6*، يبين الجدول رقم (02) نتائج هذا الاختبار لجميع المتغيرات في الحالتين المستوى والفروق الأولى. مع العلم أن عدد التأخرات تم اختيارها باستخدام معيار أكايك المعدل (*Akaike modified*). تبين نتائج الاختبار في المستوى (*level*) أن كل متغيرات الدراسة غير مستقرة في كلا من اختبار (ADF) واختبار (PP) عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني قبول الفرضية العدمية بوجود جذور وحيدة، وهذا يبدو واضحاً وبارزاً في الشكل رقم (09) في ملحق الأشكال.

ولكن وكما هو ملاحظ في الجدول رقم (02) أنه عند استخدام الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذور وحيدة، أي أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة، وبالتالي فإن المتغيرات السابقة متكاملة من الدرجة الأولى كما هو موضح في الشكل رقم (10) في ملحق الأشكال.

2. اختبار التكامل المتزامن:

نجري اختبار التكامل المتزامن وهو اختبار انجل جرانجر ذو الخطوتين للتأكد من تحقق الشرط الثاني وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية، أي وجود تكامل متزامن بين سعر النفط ومؤشرات الاستقرار النقدي، والنتائج كما هي في الجدول رقم (03) بعد تقدير النماذج الثلاثة.

من خلال الجدول يتضح المعلومات المقدرة لجميع النماذج لها معنوية إحصائية حسب إحصائية ستودنت، مع ملاحظة أن قيمة معامل التحديد (R^2) الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج أنا متوسطة أي نسبة مقبولة للنموذج الأول والثاني وضعيفة للنموذج الثالث، أما قيمة ديرين واتسون (DW) فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي. سلاسل البواقي مستقرة في المستوى وبالتالي نستنتج أنه من خلال جميع هذه الاختبارات أنه يوجد تكامل متزامن بين سعر النفط وكل من سعر الصرف والمستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وذلك لتحقيق الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة.

ولتأكيد النتائج المتوصل إليها في اختبار انجل جرانجر قمنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن للنماذج الثلاثة. مع العلم أن عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري AIC و SC في نموذج VAR . كما هي موضحة في الجدول رقم (04).

نلاحظ من خلال الجدول انه تم رفض الفرضية العدمية في الاختبار الأول وقبول الفرضية البديلة في النماذج الثلاثة، حيث قيمة λ_{trace} أكبر من القيمة الجدولية، وهذا يدل على وجود شعاع للتكامل، لكن في الاختبار الثاني تم قبول الفرضية العدمية بعدم وجود متجهين للتكامل للنماذج الثلاثة، وعليه نستنتج من خلال نتائج الجدول أن هناك متجه وحيد للتكامل المشترك بين سعر النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف وسعر إعادة الخصم.

3. نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد إن تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين مؤشرات الاستقرار النقدي وسعر النفط، تأتي مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاثة كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن. وباستخدام برنامج (EViews6) تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاثة كما هي موضحة في الجدول (05). مع العلم أن عدد التأخرات (2) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري AIC و SC في نموذج VAR .

II. اختبارات العلاقة السببية لجرانجر:

إن اختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات الثلاثة وسعر النفط الممثلة وفق شعاع الانحدار الذاتي، والجدول رقم (06) يلخص نتائج اختبار العلاقات السببية. حيث تم اختيار عدد التأخرات بـ 2 وفق أصغر قيمة لمعياري (AIC) و (SC).

القيمة الجدولية هي $F_{1;119}^{0.05} \approx 3.92$ حيث درجة الحرية للسط: $v_1 = c - 1 = 1$ ودرجة الحرية للمقام: $v_2 = n - k - 1 = 119$

حيث: c : عدد العينات؛ n : عدد المشاهدات في العينة؛ k : عدد المتغيرات المحددة خارج النموذج. من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية فيشر المحسوبة F^* في الفرضيات العدمية (الأولى، والثالثة) أصغر من القيمة الجدولية باحتمال أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية بعدم وجود علاقة سببية في هذه الاتجاهات. أما بالنسبة للفرضية العدمية الثانية فقد تبين بأن قيمة فيشر المحسوبة F^* أكبر من القيمة الجدولية وبالزيادة فإن احتمال قبول الفرضية العدمية يساوي الصفر وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية من سعر النفط باتجاه سعر الصرف ($PP \rightarrow TC$). نستنتج في النهاية أن اختبار العلاقة السببية انتهى بأن سعر النفط يؤثر في سعر الصرف في الأجل القصير. وهذه النتيجة تبين بأن زيادة أو انخفاض أسعار النفط في الأجل القصير سيؤثر على زيادة أو انخفاض سعر الصرف.

III. اختبار الاستجابة التلقائية (الدفعية):

إن هذا التحليل مبني على أثر صدمات سعر النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي، وسنحاول من خلال هذا الاختبار، والذي يتطلب سلاسل زمنية مستقرة من نفس الدرجة، وهذا يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات، ويمكن توضيح هذا من خلال تقدير دوال الاستجابة الدفعية كما هي موضحة في الشكل رقم (11).

فمن خلال الشكل يتضح أنه بالنسبة لاستجابة المستوى العام للأسعار لصدمة سعر النفط بشكل إيجابي في الفترة الأولى حيث انخفض بنسبة 0.142- %، ليرتفع بعد ذلك بشكل سلبي حتى الفترة الرابعة لينخفض بعد ذلك في الفترة السابعة والثامنة ليصل إلى -% 0.0065 حتى نهاية الفترة. أما بالنسبة لاستجابة سعر الصرف لصدمة سعر النفط، فقد أثرت بشكل إيجابي في الفترة الثانية بنسبة -% 0.369، ثم يتحول الأثر إلى أثر سلبي بشكل مرتفع ومتواصل في الفترات اللاحقة حتى الفترة السادسة بنسبة -% 0.010، ويواصل بهذا الوضع إلى غاية نهاية الفترة. وبالنسبة لاستجابة سعر إعادة الخصم لصدمة سعر النفط فقد انخفضت في الفترة الثانية بصورة إيجابية بنسبة -% 0.010 وارتفع بأثر سلبي خلال الفترة والثالثة والرابعة ليصل إلى -% 0.003، لينخفض في الفترة الخامسة والسادسة ويستقر على هذا الوضع إلى غاية نهاية الفترة.

إن هذه النتائج تبين أن صدمات سعر النفط أثرت بشكل إيجابي خلال الفترة الأولى لتتنوع بعد ذلك في الفترات اللاحقة بين سلبية وإيجابية على كل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف وسعر إعادة الخصم.

خلاصة: من خلال التحليل الاقتصادي والقياسي للدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي كالآتي:

نتائج الدراسة:

- إن أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطي، لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية لها دوراً رئيسياً في تحديد أسعار النفط العالمية مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والأزمات النفطية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية وعامل المضاربة في الأسواق الآجلة؛
- إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك أثر بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط على كل من التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة، من خلال آليات السياسة المالية والنقدية من أبرزها الإنفاق العام واحتياطي الصرف؛
- إن التضخم المستورد (التغذية المرتدة) من بين العوامل الرئيسية المؤثرة على التضخم المحلي في الجزائر؛
- إن نتائج الدراسة القياسية أثبتت وجود تكامل متزامن في المد الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجانجر، أثبت وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير، بالإضافة إلى أن اختبار دوال الاستجابة الدفعية أوضح أن هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط لسلة أوبك على كل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف وسعر إعادة الخصم في الجزائر؛

التوصيات والاقتراحات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي والقياسي نضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات التالية:
- يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة، وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة، لضمان نمو اقتصادي فعلي وحقيقي؛
- يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها، يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، فضلا عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية؛
- تعمل السياسة النقدية على التوسع في العرض النقدي، بينما تعمل السياسة المالية على التوسع في الإنفاق العام وبالتالي يولد هذا خلل في التوازن والاستقرار النقدي للاقتصاد الوطني، ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياستين لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي والاقتصادي.

■ إن الاستقرار النقدي المصحوب بمستوى أسعار ثابتة محليا يسانده التزام سعر صرف أجنبي اسمي مستقر هو الأسلوب الرئيسي الذي تتحقق من خلاله أسعار فائدة مستقرة؛

الملاحق

الجدول رقم (01) الدول العشر الأولى في الإنتاج والتصدير والاحتياطي النفطي.

الوحدة: مليون ب/ي

الإنتاج في جوان 2008 (م. ب. ي)	التصدير في 2007 (م. ب. ي)	الاحتياطي (النسبة إلى المجموع)
روسيا	8.53	السعودية 21.3%
السعودية	6.86	إيران 11.2%
الولايات المتحدة	2.56	العراق 9.3%
الصين	2.55	الكويت 8.2%
إيران	2.47	الإمارات 7.9%
كند	2.34	فنزويلا 7.0%
المكسيك	2.13	روسيا 6.4%
الإمارات	2.13	ليبيا 3.3%
الكويت	1.84	كزخستان 3.2%
العراق	1.73	نيجيريا 2.9%

المصدر: المجموعة المالية سامبا، التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، السعودية العربية، سبتمبر 2008، متاح على: www.samba.com، ص: 24.

الجدول رقم(02): نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) لجميع المتغيرات.

Test PP		Test ADF		المتغيرات
I _{st} Diff	level	I _{st} Diff	level	
-6.226603	-2.986742	-4.783439	-3.639653	PP
-12.67478	-3.537764	-10.67350	-1.021923	CPI
-7.257229	-3.083765	-7.171868	-2.630533	TC
-12.16918	-1.775640	-11.42445	-1.985505	DR

*: تشير إلى استقرار متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج EViews6

الجدول رقم (03): اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر .

النموذج الثالث			النموذج الثاني			النموذج الأول		
Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C ₁ =6.024	35.631	0.000	C ₁ =80.450	155.342	0.000	C ₁ =87.61327	71.28595	0.000
C ₂ =-0.026	-8.465	0.000	C ₂ =-0.147	-15.357	0.000	C ₂ =0.266402	11.67213	0.000
R ² =0.375			R ² =0.664			R ² =0.533769		
F [*] =71.66 prob=0.000			F [*] =235.85 prob=0.000			F [*] =136.2385 prob=0.000		
اختبار استقرار سلاسل البواقي (ADF)								
-3.438591			-3.436313			-3.353541		
DW=1.514975			DW=1.990712			DW=2.088151		

*: تشير إلى استقرار سلاسل البواقي عند مستوى معنوية 10%.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج EViews6

الجدول رقم(04): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

critical value (5%)	Prob.	الفرضيات العدمية	المتغيرات	النماذج
15.49471	0.0274	r = 0	Series : PP / CPI	01
3.841466	0.6417	r ≤ 1		
	0.0199	r = 0	Series : PP / TC	02
	0.1026	r ≤ 1		
	0.0101	r = 0	Series : PP / DR	03
	0.0048	r ≤ 1		

*: تشير إلى وجود شعاع تكامل متزامن.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج EViews6

الجدول رقم (05): تقدير نماذج تصحيح الخطأ

النماذج المقدرة	النموذج
$D(CPI) = 0.008*(PP(-1) - 2.195*CPI(-1) + 172.453) - 0.028*D(PP(-1)) - 0.014*D(PP(-2)) + 0.016*D(CPI(-1)) - 0.114*D(CPI(-2)) + 0.297$	01
$D(TC) = -0.021*(PP(-1) + 4.983*TC(-1) - 413.940) - 0.050*D(PP(-1)) + 0.012*D(PP(-2)) + 0.372664761099*D(TC(-1)) - 0.162*D(TC(-2)) + 0.014$	02
$D(DR) = -0.001*(PP(-1) + 21.890*DR(-1) - 151.091) - 0.001*D(PP(-1)) + 0.003*D(PP(-2)) - 0.018*D(DR(-1)) - 0.021*D(DR(-2)) - 0.031$	03

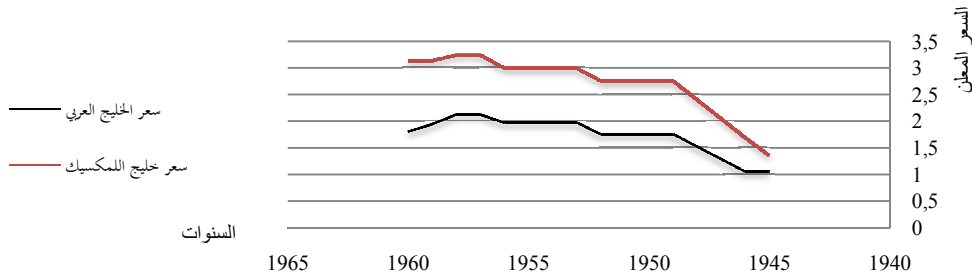
المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج *EViews6*

الجدول رقم (06): اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الاستقرار النقدي وسعر النفط.

القيمة الجدولية	الاحتمال	إحصائية فيشر المحسوبة F^*	الفرضيات العدمية	
3.92	0.1072	1.00230	$DCCI$ لا تتسبب في DPP	01
3.92	0.0000	7.77802	DTC لا تتسبب في DPP	02
3.92	0.9425	0.21180	DDR لا تتسبب في DPP	03

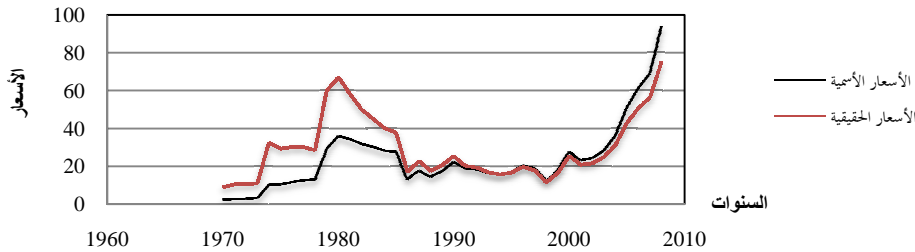
المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج *EViews6*

الشكل رقم (01) تطور السعر المععلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة 1945-1960



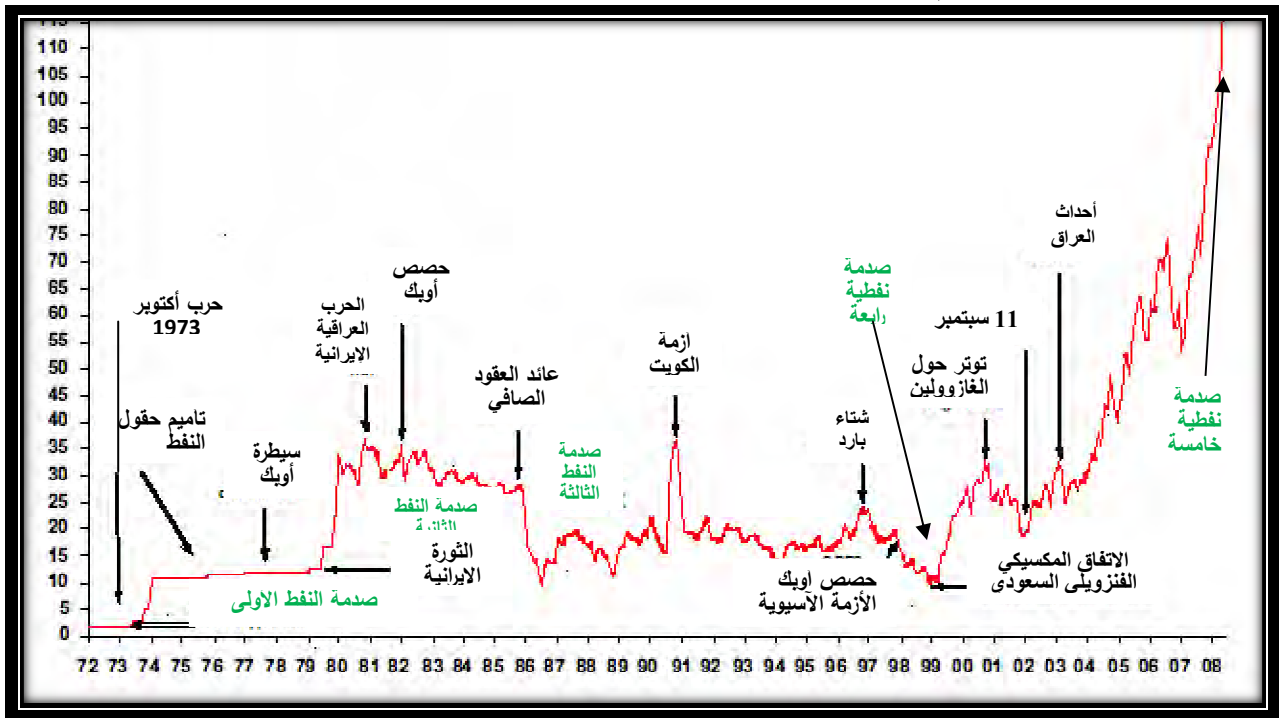
المصدر: نور الدين هرمز وآخرون، "تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007، ص: 88

الشكل رقم (02) تطور أسعار النفط الأسمية والحقيقية خلال الفترة 1970-2008



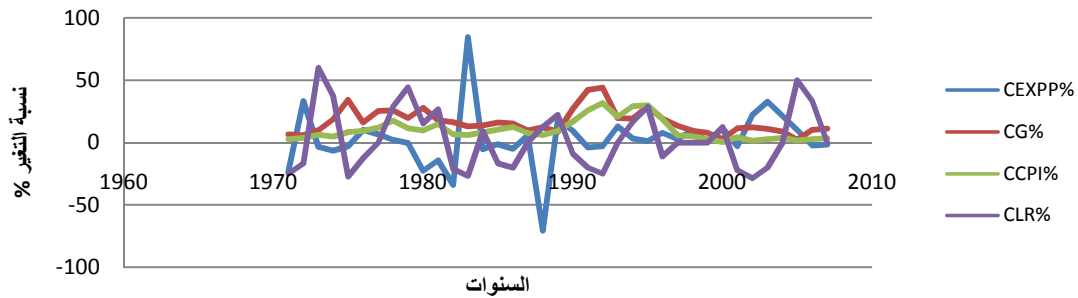
المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2007 و 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (O.APEC)، www.oapec.org، ص: 58.

الشكل رقم (03) أثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة 1972-2008.



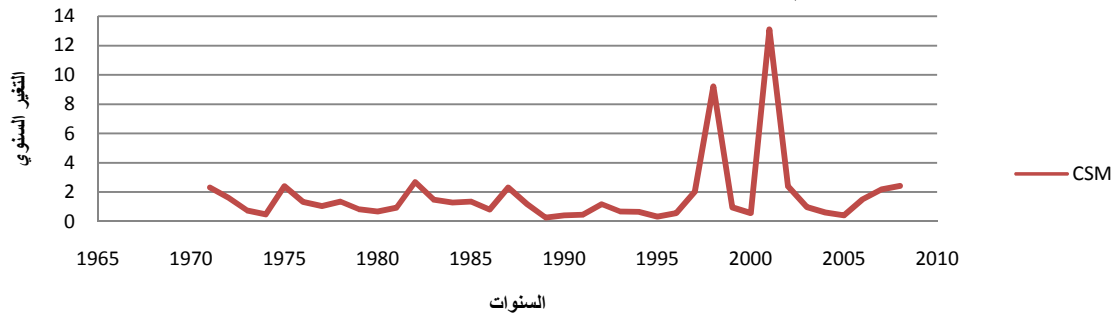
المصدر: جان بيير فافينك، "التحديات في صناعة النفط والطاقة: الاحتياطيات والأسعار والبيئة"، ندوة أكسفورد منظور الطاقة: مسائل وتحديات جديدة، النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 127، حريف 2008، ص: 166.

الشكل رقم(04): أثر نمو عوائد الصادرات والانفاق العام على التضخم ومعدل الاقتراض



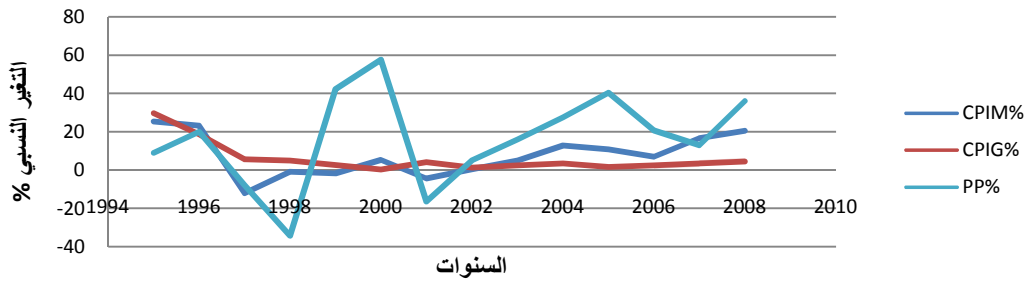
data world bank 2009, world bank, www.worldbank.org- Sources : www.IMF.org International Financial Statistics, International Monetary Fund,

الشكل رقم(05): تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة (1970-2008)



Sources :International Financial Statistics 2009, International Monetary Fund, www.IMF.org

الشكل رقم (06): أثر أسعار النفط على التضخم المستورد المحلي خلال الفترة (1995-2008)

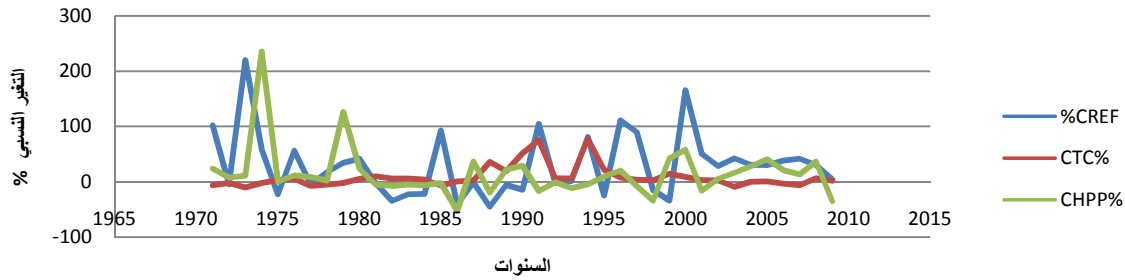


المصدر: -إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات 2009, www.ons.dz

-تقرير الأمين العام السنوي 2001-2005-2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، www.oapecorg.org

-International Financial Statistics 2009, International Monetary Fund, www.imf.org

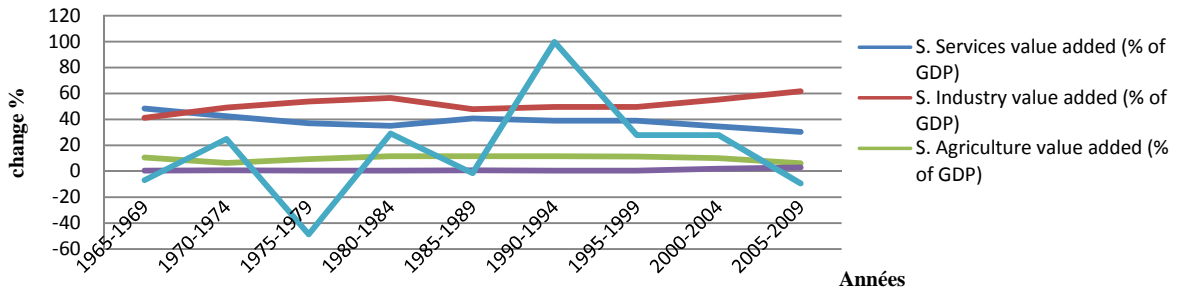
الشكل رقم (07): أثر سعر النفط على سعر واحتياطي الصرف خلال الفترة (1970-2009)



المصدر: -تقرير الأمين العام السنوي، 2001-2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، www.OAPECORG.org

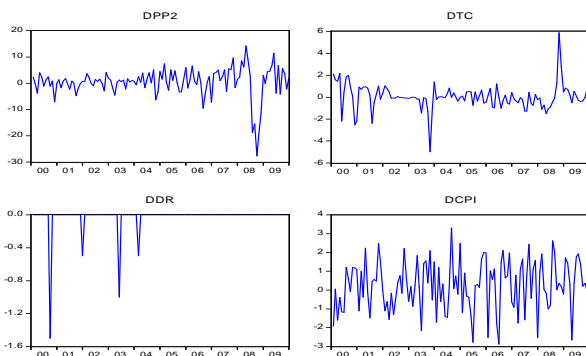
-International Financial Statistics, International Monetary Fund, www.IMF.org

الشكل رقم (08): القيمة المضافة لمختلف القطاعات كنسبة من GDP وتغيرات سعر الصرف الحقيقي



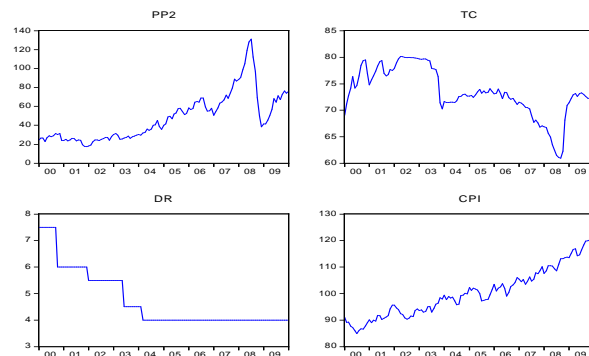
Source: data world bank, world bank, www.worldbank.org

الشكل رقم (10): استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى



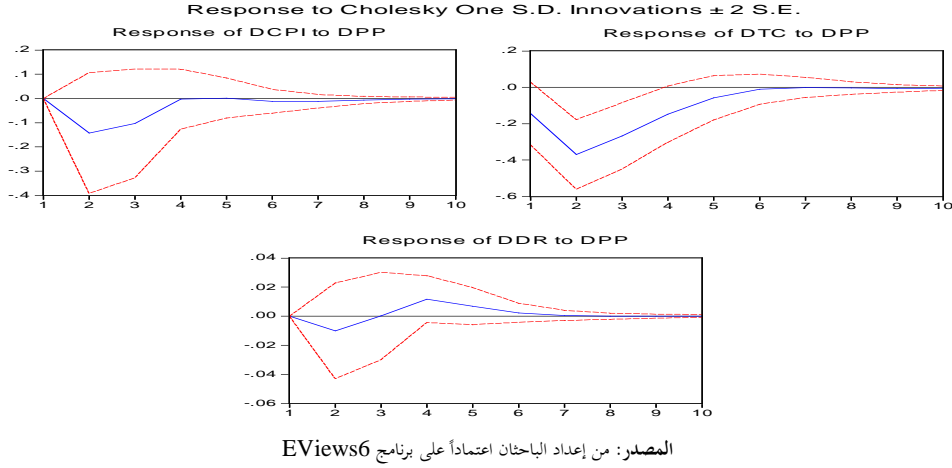
المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج EViews6

الشكل رقم (09): عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوى



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج EViews6

الشكل رقم (11): استجابة متغيرات الاستقرار النقدي لصدمة سعر النفط.



الهوامش و المراجع المعتمدة:

- 1: الكارتل النفطي: يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.
 - 2: سالم عبدالحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص: 195-196.
 - 3: نور الدين هرمز وآخرون، "تغيرات أسعار النفط العربي وعوانده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) دمشق، 2007، ص: 89، 90.
 - 4: المعهد العربي للتخطيط، "أسواق النفط العالمية"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، متاح على: www.arab-api.org/develop_1.htm، ص: 07.
 - 5: مهدي وارزي، "أسعار النفط العالمية: تأثيرها على النمو الاقتصادي"، مجلة قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، طبعة 2007، ص: 239.
 - 6: المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص: 05.
 - 7: تقرير الأمين العام السنوي، 2000، 2005، 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، www.opecorg.org
 - 8: إلا أن والإكوادور والغابون قررتا الانسحاب من المنظمة عامي 1992، 1994 على التوالي.
 - 9: ماجد بن عبدالله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبتترول (أوبك)"، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد: 41، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2008، ص: 73.
 - 10: حسين عبدالله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص: 275.
 - 11: وهي منظمة أنشئت في باريس على أثر إعلان خطة مارشال سنة 1947 الهادفة إلى إعادة بناء أوروبا الغربية بالاعتماد على المساعدات الأمريكية. وفي عام 1961 جرى توسيع هذه المنظمة لتصبح أداة تعاون اقتصادي لدول ما يسمى بالاقتصاد الحر. وانضمت إلى دول أوروبا الغربية كلا من الولايات المتحدة واليابان وكندا وأستراليا ونيوزلندا.
 - 12: حسين عبدالله، مرجع سابق، ص: 276.
 - 13: سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص: 258.
 - 14: الإدارة الاقتصادية أوابك، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، ص: 16.
 - 15: انظر: -ضياء مجيد الموسوي، "الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 - 1989"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990، ص: 09.
- سهيل ناصر، "النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و آثارها الحقيقية"، أساسيات صناعة البترول الغاز، الكويت، 1977، ص: 31.

¹⁶: انظر: -إبراهيم شحاتة، " أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة"،مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 15 العدد 54 سنة 1989 ص:19.

- مجذاب بدر عناد، "المتغيرات الاقتصادية الدولية انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط"، مطابع ايتار ايطاليا سنة 1998 ص :

330,331

¹⁷: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: 41.

¹⁸: لويس جيوستي، "المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء"، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007، ص: 103.

¹⁹: ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 29.

²⁰ : GALE, W. G and ORSZAG, P. R., :Economic effects of sustained budget deficits, National Tax Journal, 56, 2003, PP :463, 485.

²¹ : Sargent, T.and Wallace, N.,: Some unpleasant monetarist arithmetic. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review , N.5, 1981,pp: 1, 17.

²² : Catao Luis A.V. and Marco E.Terrones: Fiscal deficits and inflation, Journal of Monetary Economics, vol.52 2005, pp:529, 554.

²³: يشير م.ش. إلمان في كتابه محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي (1994، ص ص350 و 357) إلى حالة "لا توازن التضخم المكبوح" (في سوقي العمل والمنتجات) "*déséquilibre d'inflation réprimée*" ، والذي يعبر عن طلب زائد معمم. وهو الوضع الذي يدل عن حالة كون الأسعار (معدل الأجر وسعر السلعة الاستهلاكية) مثبتة، في الوقت الذي نجد فيه الطلب أكبر من العرض في كلتا السوقين. ثم ينه إلمان إلى أنه قبل هذه الحالة (حالة لاتوازن التضخم المكبوح) حالة ظرفية بالنسبة للاقتصاديات السوق المتقدمة، لأن الأسعار متغيرة على الأقل نحو الارتفاع، ولكنها وضع دائم في الاقتصاديات المخططة مركزيا، تثبت الأسعار إداريا ولمدة طويلة.

²⁴ : Abdelkader Sid AHME, : Du Dutch Disease A L' Opep Disease Quelques Considérations Théoriques Autour De L'industrialisation Des Pays Exportateurs De Pétrole , international journal of development economics, spring 1986, The pakistan institute Of development economics, p :898